

# Saddam Hussein's Iraq



伊拉克  
صَدَّامُ حُسْنِي

Prepared by the U.S. Department of State  
September 1999



# تأثير العقوبات

## ملخص

### تأثير العقوبات

إن العقوبات لا تهدف إلى إلحاق الضرر بالشعب العراقي. ولذلك استثنى نظام العقوبات دائمًا، وبشكل محدد، الأغذية والأدوية. لقد كانت النظم العراقي دائمًا حرية استيراد كل ما يمكنه من هذه السلع. ولكنه يرفض ذلك مع أنه يدعى أنه يريد رفع المعاناة عن الشعب العراقي.

■ إن العراق في واقع الأمر يصدر الأغذية على الرغم من أنه يقول إن شعبه يعاني من سوء التغذية. فقد اعترضت سفن التحالف التي تطبق العقوبات الدولية المفروضة على العراق، السفينة «إم / في مينماري» وعلى متنها حمولة ٢٠٠٠ طن متري من الأرز وغيره من المواد التي كانت مصدراً من العراق، وذلك للحصول على العملة الصعبة بدلاً من استخدامها لمساعدة الشعب العراقي.

■ تم العثور على حليب الأطفال الذي بيع للعراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء موجوداً في الأسواق في جميع أنحاء منطقة الخليج، مما يظهر أن النظام العراقي يحرم شعبه من السلع التي تمس الحاجة إليها حتى يتمنى له تحقيق الأرباح غير المشروعة.

■ احتجزت السلطات الكويتية أخيراً شحنة آتية من العراق تشمل، علاوة على مواد أخرى، بودرة حليب الأطفال وزجاجات الرضاعة وغيرها من مواد الرضاعة لبيعها في الخارج (انظر الصورة ١).

إن أولويات صدام حسين واضحة. فلو أتيحت له السيطرة على الموارد العراقية لكان استخدمها لإعادة التسلیح وتهديد المنطقة، لا في سبيل تحسين أوضاع الشعب العراقي.

هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن رفع العقوبات لن يوفر للشعب العراقي منفذاً من الإهمال الذي يلقاه على يد حكمته.

■ إن العقوبات تمنع صدام حسين من إنفاق الأموال على إعادة التسلح، ولكنها لا تمنعه من إنفاق الأموال على الأغذية والأدوية للشعب العراقي.

■ إن أولويات صدام واضحة: بناء القصور لنفسه، والسجون لأفراد شعبه، والأسلحة لتدمير مواطني العراق وجيرانه. لقد بني صدام ٤٨ قصرًا لنفسه فقط منذ حرب الخليج. إن صدام حسين لن يستخدم موارد العراق لتحسين حياة العراقيين، بل سيستخدمها لإعادة التسلیح وتهديد المنطقة.

فرضت العقوبات على العراق من قبل الأسرة

الدولية في أعقاب غزوه الوحشي للكويت.

وهي تهدف إلى حرمان النظام العراقي من الوصول إلى الموارد التي تسمح له بإعادة

بناء جهوده الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن رفع العقوبات إلا إذا امتنى العراق بالكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

لا يزال نظام صدام حسين يشكل تهديداً لشعبه ولجيرانه، ولم يف بأي من تعهداته للأمم المتحدة بحيث يمكن رفع العقوبات.

إن الأسرة الدولية، وليس نظام صدام حسين، هي التي تعمل من أجل تخفيف وطأة العقوبات على العراقيين العاديين.



PHOTO COURTESY OF KUWAIT MINISTRY OF INFORMATION

صورة ١: احتجزت السلطات الكويتية أخيراً شحنة أتية من العراق تشمل، علاوة على مواد أخرى،  
بودرة حليب الأطفال وزجاجات الرضاعة وغيرها من مواد الرضاعة لبيعها في الخارج.



# العراق يعرقل تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء

## ملخص

### برنامج النفط مقابل الغذاء يساعد العراقيين

■ صادرات العراق النفطية تقارب الآن معدلات ما قبل الحرب والعائدات منها تفوق ما كانت عليه خلال الحرب العراقية الإيرانية. ويقدر أن تتجاوز صادرات العراق النفطية ٦ مليارات دولار خلال الفترة من حزيران/يونيو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

■ سبق للعراق أن قال إنه عاجز عن إنتاج ما يكفي من النفط لبلوغ السقوف المحددة في برنامج النفط مقابل الغذاء لأن الأمم المتحدة رفضت الموافقة على عقود خاصة بقطع الغيار المطلوبة لصناعته النفطية. لكن الحقائق تثبت عكس ذلك.

■ منذ بدء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء قبل عامين ونصف،تمكن العراق من بيع ما قيمته أكثر من ١٤.٩ مليار دولار من النفط وتقارب صادرات العراق النفطية الآن المستويات التي كانت عليها قبل الحرب، كما أن الارتفاع في أسعار النفط العالمية يسمح بشراء مزيد من السلع عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء.

■ لقد وفر برنامج النفط مقابل الغذاء ما قيمته ٣٧ مليار دولار من الأغذية و٦٩١ مليون دولار من الأدوية وأكثر من ٥٠٠ مليون دولار من المعدات والمواد الخاصة بمشاريع الكهرباء والمياه والنظافة العامة والزراعة والتعليم وصناعة النفط وتأهيل الناس الذين أعيد توطينهم وإزالة الألغام.

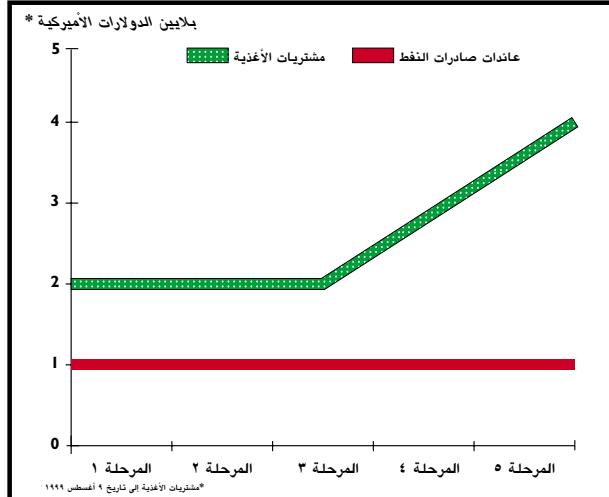
■ وعلى الرغم من التعويق العراقي، زاد برنامج النفط مقابل الغذاء قيمة السعرات الحرارية اليومية في ما يعرف بسلة الأغذية بواقع ٥٠ في المئة، وعمل باضطراد على تحسين العناية الصحية لدى العراقيين. ويجري العمل حالياً في تصليح البنية التحتية في مجالات مثل الزراعة والكهرباء والمياه والنظافة العامة.

■ لقد زعم العراق أنه عاجز عن إنتاج ما يكفي من النفط لبلوغ السقوف التي وضعها برنامج النفط من أجل الغذاء لأن الأمم المتحدة رفضت الموافقة على العقود الخاصة بقطع الغيار اللازمة لصناعته النفطية. لكن الواقع هو أنه تم تسليم ما قيمته مئات الملايين من قطع الغيار وأنه من المتوقع أن يتتجاوز إنتاج العراق من النفط المعدلات التي كان عليها قبل حرب الخليج.

■ منذ بدء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، تمت الموافقة على ٥,٩٠١ عقداً من أصل ٧,٥٦٠ عقداً تم استلامها، أي ٧٨,١ في المئة. وتبلغ القيمة الإجمالية لتلك العقود ٧,٧ مليار دولار.

■ بفضل برنامج النفط مقابل الغذاء، يحصل الشعب العراقي، وخاصة في شمال البلاد، على احتياجاته من الأغذية والأدوية. وبمقدور البرنامج أن يكون حتى أكثر فعالية إذا ما أبدى النظام العراقي تعاوناً بصدقه. إن إعاقة العراق لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وليس العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، هي السبب الرئيسي لمعاناة الشعب العراقي.

### عائدات صادرات النفط العراقية ومشتريات النفط مقابل الغذاء



رسم بياني ١: عائدات مبيعات النفط العراقية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء تواصل الارتفاع، ومع ذلك يرفض النظام العراقي استخدامها لشراء الأغذية لأبناء الشعب العراقي.

غير أن حقيقة الأمر هي أن الحكومة العراقية لا تشاطر الأسرة الدولية اهتمامها برفاه الشعب العراقي. إن رفض بغداد التعاون مع برنامج النفط مقابل الغذاء وتعتمد إسأة استخدام الموارد ليسا إلا مساع خبيثة للتضليل برفاهية الشعب العراقي بغية وضع حد للعقوبات الدولية دون الامتثال للتزامات النظام بموجبها.

لقد أعلنت الأمم المتحدة أن حكومة العراق، على الرغم من مزاعمها حول انتشار سوء التغذية بين الأطفال، طلبت مجرد جزء صغير من المواد الغذائية التي توصي بها الأمم المتحدة للأطفال المعرضين للخطر والحوامل والأمهات المرضعات والتي خصصت لهن الأموال بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. ولم يتفق العراق إلا ما قيمته ١.٧ مليون دولار من أصل ٢٥ مليون دولار خصصت لشراء مواد غذائية. ولم يقدم العراق في الأشهر الثمانية عشر الفائتة أي طلبات بالمواد الغذائية.

لقد أعلنت الأمم المتحدة أن ما قيمته أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من الأدوية والمواد الطبية تقع دون توزيع في المخازن العراقية. ويعادل ذلك تقريباً نصف قيمة كل المواد الطبية التي وصلت إلى العراق منذ بدء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وفي وسع صدام أن ينقل قواته وصواريخه عبر أنحاء البلاد، ولكنه يدعى أنه لا يملك وسائل النقل اللازمة لتوزيع تلك الأدوية، حتى وهو يزعم أن الأطفال يموتون بسبب العقوبات.

بالرغم من توقع زيادة أسعار النفط بنسبة ٥٠% في المئة، فإن العراق لم يزد الأموال المخصصة لشراء الأغذية إلا بنسبة ١٥.٦% في المئة فقط.

خفضت بغداد المبلغ المخصص لبرنامج الدعم الغذائي للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والحوامل والأمهات المرضعات من ٨ ملايين دولار إلى ٦ ملايين.

أما العقود المعلقة منذ آب/أغسطس ١٩٩٩، وعددها ٤٤٨، فإنها تتضمن طلبات لشراء مواد يمكن استخدامها في صنع أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية. وكثير من تلك المواد مدرجة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٠٥١، وهو القرار الذي يحوي قائمة من المواد التي يتوجب الإبلاغ عنها وفحصها من قبل أونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونظراً لأن العراق يرفض حالياً السماح لأي من المديرين بالقيام بالمهام التي فوضتها بها الأمم المتحدة، فليس هناك ما يضمن أن العراق لن يحول استخدام تلك المواد ذات الوظائف المزدوجة.

## الإعاقة العراقية، لا العقوبات، هي التي تعرقل فعالية البرنامج

لقد قاوم العراق طوال خمسة أعوام الجهود الدولية الرامية إلى إقامة برنامج النفط مقابل الغذاء.

حرصاً منه على رفاه الشعب العراقي، حاول مجلس الأمن عام ١٩٩١ وضع برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يسمح ببيع النفط العراقي على أن تودع العائدات في حساب خاضع لسيطرة الأمم المتحدة بهدف شراء سلع إنسانية للشعب العراقي. وقد رفض العراقاقتراح الأصلي الذي طرحته مجلس الأمن.

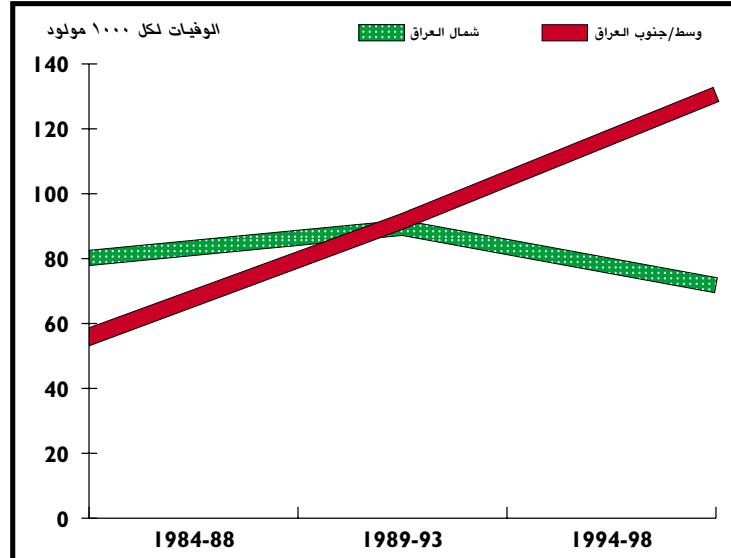
في عام ١٩٩٥، ورغم اعتراضات العراق، أقر مجلس الأمن قراراً آخر يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وعاد العراق فرضاً قبول ذلك القرار أيضاً. ولم يوافق النظام العراقي أخيراً على قبول برنامج النفط مقابل الغذاء إلا بعد مساطلة دامت سنة ونصف سنة أخرى وتحت ضغوط دولية.

تقرير يونسيف الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٩ عن صحة الأطفال يدل على أن سوء الإدارية العراقية - إن لم يكن اتباع سياسة متعمدة - وليس العقوبات، هو المسؤول عن سوء التغذية والوفيات.

في شمال العراق، حيث تدير الأمم المتحدة المساعدات الإنسانية، هبطت معدلات الوفيات بين الأطفال إلى أقل مما كانت عليه قبل حرب الخليج. وكانت تلك المعدلات قد ارتفعت في الفترة السابقة على برنامج النفط مقابل الغذاء، لكن بدء العمل بالبرنامج عكس الاتجاه، بحيث أن هؤلاء الأطفال العراقيين في وضع أفضل الآن مما كانوا عليه قبل الحرب.

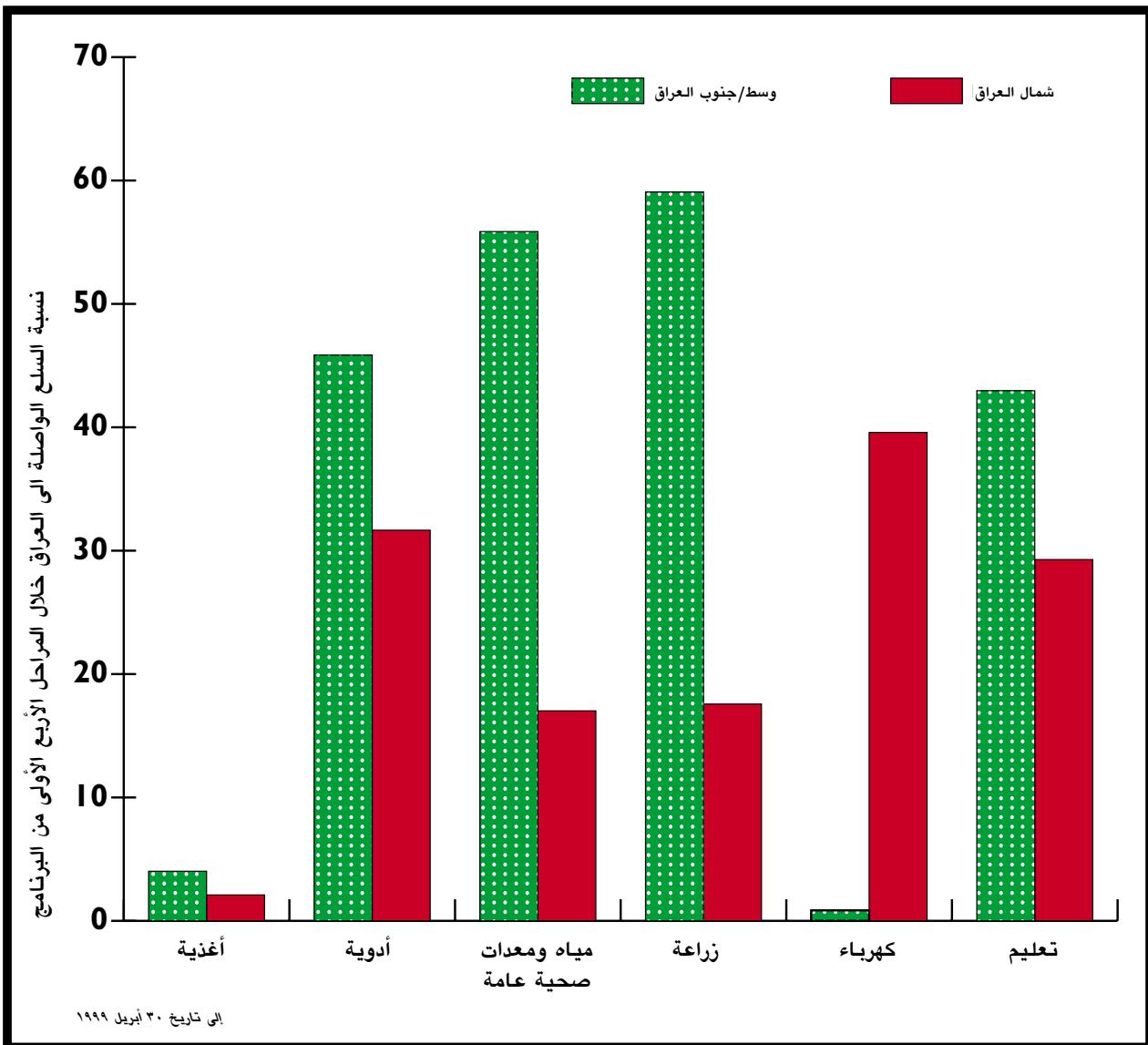
في جنوب ووسط البلاد، حيث تسيطر الحكومة العراقية - وليس الأمم المتحدة - على البرنامج، ازدادت معدلات الوفيات بين الأطفال بأكثر من الصعب. وإذا كان في المستطاع عكس الاتجاه في وفيات الأطفال في شمال البلاد، الذي يخضع لنفس العقوبات كبقية أنحاء البلاد، فليس هناك ما يحول دون تحقيق الشيء ذاته في الجنوب والوسط.

## معدلات الوفاة للأطفال ما دون الخامسة في العراق، ١٩٩٨-١٩٨٤



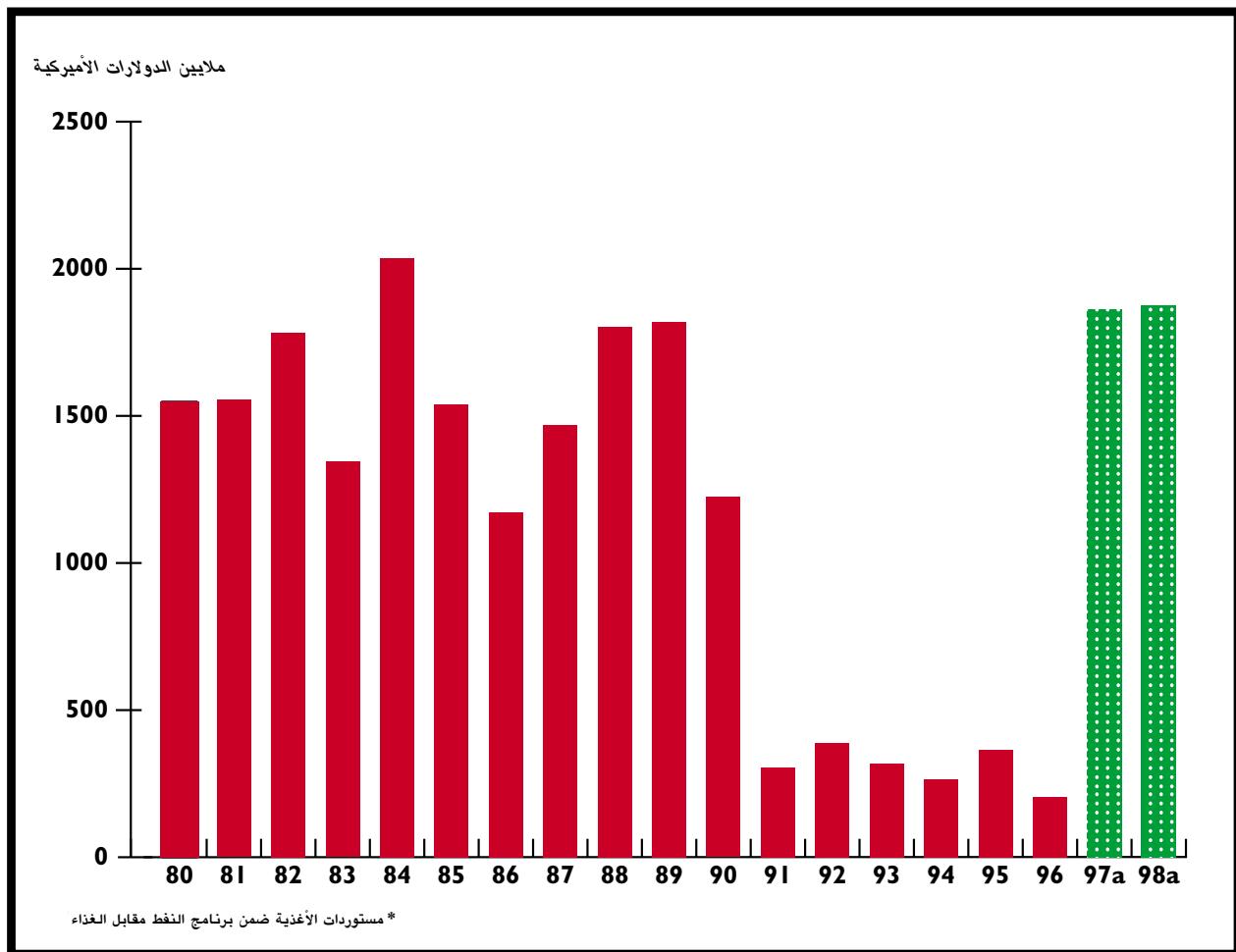
رسم بياني ٢: في شمال العراق حيث تدير الأمم المتحدة برنامج المساعدات الإنسانية، انخفض معدل وفيات الأطفال. وفي وسط وشمال العراق حيث تسيد الحكومة العراقية على البرنامج، ارتفعت معدلات الوفاة بأكثر من ضعفين.

## إمدادات برنامج النفط مقابل الغذاء التي لم يتم توزيعها في العراق



رسم بياني ٣: رفضت الحكومة العراقية توزيع امدادات على الشعب العراقي قيمتها بلايين الدولارات ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء

## مستوردات الأغذية العراقية \*١٩٩٨-١٩٨٠



رسم بياني ٤: بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء عادت مستويات ما يستورده العراق من مواد غذائية الى حالها قبل حرب الخليج. (رفض العراق تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء من ١٩٩١ الى ١٩٩٦. بدأت أولى شحنات الغذاء والمواد تصل الى العراق بموجب البرنامج في عام ١٩٩٧.).



# إساءة استخدام الموارد من قبل النظام

## ملخص

### سوء الإدارة

مع ارتفاع أسعار النفط، يصعب تفهم كيف أن شعب العراق ليس أحسن حالاً مما هو عليه. السبب هو أن حكومة العراق تسيء إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء، إما عن تعمد أو نتيجة عدم الكفاءة.

**بدلاً من إنفاق الأموال لمساعدة أبناء شعبهم، يعمل حكام العراق على إثراء أنفسهم.**

■ بالرغم مما تورده الأنباء عن انتشار المشاكل الصحية، لم تتنفق الحكومة بعد مبلغ لا يزيد على ٢٠٠ مليون دولار بكماله، وهو المبلغ المخصص لشراء المواد الطبية بموجب المرحلة الخامسة من برنامج النفط مقابل الغذاء (التي انتهت في أيار/مايو). ولم يستخدم إلا ٤٠ في المئة من الأموال لشراء أدوية للعناية الأولية، في حين أن ٦٠ في المئة استخدم لشراء معدات طبية.

■ في حين أن المواطن العراقي العادي يحتاج إلى أدوية وعناية طبية أساسية، أنفقت حكومة العراق ٦ ملايين دولار على اقتناء «مبيض غاماً»، وهو أداة تستخدمن في جراحة الأعصاب الصعبة ويتطاب استخدامها تدريجياً متقدماً للغاية. وأنفقت ٤ ملايين دولار أخرى على اقتناء جهاز للتصوير الطبي ذي التحليل القوي (أم آر آي)، وهذه العلاجات المصرفية مقصورة على الحرس الشخصي وغيرهم من أفراد النخبة. وكان من الممكن بدلاً من ذلك إنفاق هذا المبلغ الذي يبلغ عشرة ملايين دولار على أفاده الآلاف الأطفال لو كان أنفق على شراء اللقاحات والمضادات الحيوية وأدوية المعالجة الكيميائية اللازمة لمعالجة أعداد كبيرة من الأطفال الذين يرثون نتائج نقص الأدوية.

### الإثراء الشخصي

في الوقت الذي تعصف فيه الفاقة بالشعب العراقي، يسعى زعماء العراق إلى إثراء أنفسهم.

■ في تموز/أغسطس ١٩٩٩، قدرت مجلة فوربس ثروة صدام حسين الشخصية بستة مليارات دولار، جمعت كلها من أموال النفط ومن أعمال التهريب.

■ يقوم النظام ببيع الأدوية الواردة عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء إلى المستشفيات الخاصة بأسعار باهظة.

■ يمنع رجالات الحكم وكبار المسؤولين في الجيش وأجهزة الأمن حصصاً شهرية إضافية من المؤن وسيارات المرسيديس ورواتب شهرية تبلغ آلاف الدولارات. وبالمقارنة، يبلغ متوسط المعاش الشهري لموظفي الحكومة العراقية ٦,٥٠٠ دينار عراقي، أي ما يعادل ثلاثة دولارات ونصف الدولار.

## إسراف صدام

بالإضافة إلى العوائد المترتبة على برنامج النفط مقابل الغذاء، تجني حكومة العراق أيضاً أموالاً من مصادر أخرى تحت سيطرتها. وبدلًا من أن تنفق تلك الأموال لمساعدة الشعب العراقي، يعمد صدام حسين إلى بناء أنصبة تذكارية لنفسه. وعلاوة على ذلك، فإنه يحرم الناس المحتاجين إلى المياه وغيرها من الموارد النادرة لكي يرضي أفراد النخب ذوي الحظوة وغيرهم من مؤيدي النظام.

■ إحتفل صدام بعيد ميلاده هذا العام ببناء منتجع من مجمعات سكنية لصفوة النظام. منذ حرب الخليج، أنفق صدام أكثر من ملياري دولار على بناء قصور رئاسية وتحتوي بعض تلك القصور على حنفيات مطلية بالذهب وعلى بحيرات وشلالات اصطناعية، تستخدم فيها أحجزة ضخ كان يمكن توظيفها لتلبية الاحتياجات المائية ومتطلبات مياه الصرف لأنباء الشعب.

■ في نيسان/أبريل ١٩٩٩، دشن المسؤولون العراقيون «صدامية الثرثار»، وهي منتجع للعطلات يقع على بحيرة ويبعد مسافة ٨٥ ميلاً عن بغداد غرباً. ويحتوي هذا المنتجع الشاسع على استادات رياضية ومتزهفات للهو ومستشفيات وحدائق عامة و٦٢٥ منزلاً



صورة ٢: صدامية الثرثار، العراق، المنتجع الشاسع الذي بني لرجالات الدولة في نيسان/أبريل ١٩٩٩.



# قمع الشعب العراقي

## ملخص

### قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨

في قراره رقم ٦٨٨ (عام ١٩٩١) شجب مجلس الأمن الدولي قمع الحكومة العراقية للسكان العراقيين المدنيين، وخلص من ذلك إلى أنه يشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وطالب المجلس أن يوقف العراق هذا القمع على الفور وأن يتبع للمنظمات الإنسانية الدولية حرية الوصول إلى كل من هم بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق.

لكن العراق لم ينه قمع سكانه المدنيين، ولم يتع للمنظمات الخارجية حرية الوصول لمساعدة الأشخاص الذين يحتاجون المساعدة، وتلّجأ الحكومة العراقية إلى استخدام القوة العسكرية لقمع سكانها المدنيين في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي أدى إلى مقتل الآلاف وتدمير قرى بأكملها.

■ رفض العراق السماح لمقر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان بالعودة إلى العراق منذ زيارته الأولى إلى هناك عام ١٩٩٢. كذلك رفضت حكومة العراق السماح بتواجد مراقبين لممارسات حقوق الإنسان كما تقضي بذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وللجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. طرد النظام العراقي موظفين تابعين للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية كانوا، حتى عام ١٩٩٢، يكثرون توفير خدمات إغاثة إنسانية في كل أرجاء البلاد.

■ تمارس السلطات العراقية روتينياً تنفيذ عمليات الإعدام العاجلة والتعسفية دون اللجوء إلى القضاء، وذلك في جميع أنحاء مناطق البلاد التي لا تزال خاضعة لسيطرة النظام. إن مجموعة عدد المعتقلين الذين يعتقد بأنهم أعدموا منذ خريف عام ١٩٩٧ يفوق ٢,٥٠٠ شخص. وهذا يشمل المئات من حالات الإعدام التعسفية التي جرت في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٨ في معقل أبي غريب والرضوانية بالقرب من بغداد.

■ في السبعينات والثمانينات دمر النظام العراقي أكثر من ٣٠٠٠ قرية كردية، ولا يزال تدمير المنازل الكردية والتركمانية جارياً في المناطق الواقعة تحت السيطرة العراقية في شمال العراق، كما يدل على ذلك الدمار الذي ألحقه القوات العراقية بالمنازل المدنية في قلعة كركوك (انظر إلى الصورتين ٣ و٤).

■ وفي شمال العراق، تواصل الحكومة حملة الترحيل القسري ضد الأسر التركمانية والكردية إلى المحافظات الجنوبية. ونتيجة أعمال الطرد القسري تلك، يعاني ما يقارب ٩٠٠ ألف مواطن من التشريد الداخلي في جميع أنحاء البلاد. وقد أمر المسؤولون المحليون في

إن قمع صدام حسين للشعب العراقي لم يتوقف.

إنه يقوم بتجفيف الأهوار الجنوبية مما تسبب في أضرار بيئية جسيمة وأجبر المدنيين على النزوح إلى مناطق أخرى في محاولة لإنهاء المعارضة ضد النظام.

إنه يعمل على قتل رجال الدين الشيعة.

إنه يدمر القرى ويعيد توطين الشعب بالقوة في أماكن أخرى في الشمال والجنوب، ويقوم بتدمير القرى في الجنوب.

إن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها تقوم بجمع الأدلة وتسعي إلى إنشاء محكمة جرائم حرب دولية لمحاكمة صدام وكبار مساعديه بهم تتعلق بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

لقد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه.

## كركوك، العراق: النظام يدمر الأحياء الكردية

قبل:  
أيلول/سبتمبر ١٩٩٧



صورة ٣: قلعة كركوك قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

حزيران/يونيو بعد أن احتج السكان على عملية سوء توزيع الطعام والأدوية التي تتواصل بانتظام مما يلحق الضرر بالشيعة . وقد قتلت القوات العراقية أربعة عشر قروياً واعتقلت أكثر من مئة آخرين ودمرت أربعين منزلًا . وفي ٢٩ حزيران/يونيو ذكر المجلس الأعلى للمقاومة الإسلامية في العراق أن ١٦٠ منزلًا في منطقة أبو الخصيب بالقرب من البصرة قد دمرت (انظر إلى الصورة ٨).

■ وفي آذار/مارس من عام ١٩٩٩، إغتال النظام آية الله العظمى السيد محمد صادق الصدر، وهو أعلى القادة الشيعة مرتبة في العراق . ومنذ عام ١٩٩١ تعرض العشرات من رجال الدين الشيعة الكبار والمئات من أتباعهم إما للقتل أو الاعتقال من قبل السلطات ولا تزال أماكن وجودهم غير معروفة .

■ في الأهوار الجنوبية أحرقت القوات الحكومية المنازل والحقول ودمرت البيوت بالجرافات، وقامت بحملة متعمدة لتجريف

الجنوب باعتقال أي مسؤول أو مدني يوفر الوظائف أو الطعام أو المأوى للأكراد الذين وصلوا حديثاً.

■ حملة الأنفال التي قام بها العراق في فترة ١٩٨٩-١٩٨٨ تعرض فيها الأكراد في شمال العراق إلى الهجوم الأوسع نطاقاً بالأسلحة الكيميائية الذي يتعرض له سكان مدنيون . فقد هاجمت القوات العراقية عدداً من البلدات والقرى في شمال العراق بالأسلحة الكيميائية . وفي بلدة حلبة وحدها قتل ما يقدر بحوالي ٥٠٠٠ مدني وجرح أكثر من ١٠ آلاف آخرين (انظر إلى الصورة ٥).

■ يزداد نطاق وحدة الهجمات العراقية على المدنيين الشيعة في جنوب العراق بشكل متواصل . وذكرت منظمة حقوق الإنسان في العراق في تقاريرها أن ١٠٩٣ شخصاً اعتقلوا في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٩ في مدينة البصرة وحدها . وقد هاجمت دبابات تابعة لفرقة حموري في الحرس الجمهوري بلدي الرميثة والخضر في ٢٦

## كركوك، العراق: النظام يدمر الأحياء الكردية

بعد:  
تموز/يوليو ١٩٩٨



صورة ٤: قلعة كركوك بعد تموز/يوليو ١٩٩٨



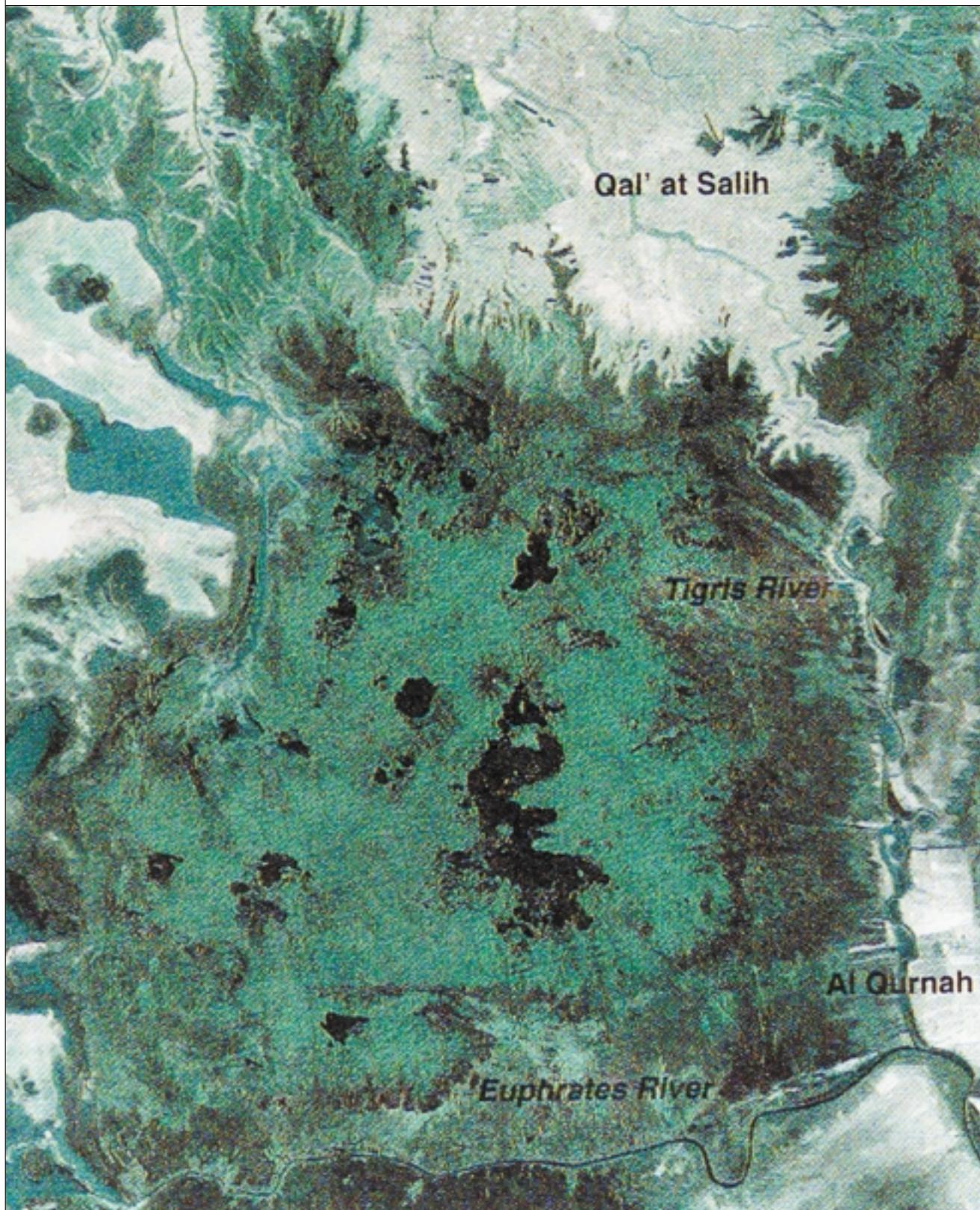
المستنقعات وتسويتها. وقد دمرت قرى تابعة لقبائل الجوييري والشمش والموسى والرحمة بشكل كامل وطرد سكانها منها بالقوة. كما طردت القوات الحكومية سكان مناطق أخرى تحت تهديد السلاح وأجبرتهم على النزوح إلى أماكن أخرى عن طريق قطع إمدادات المياه عنهم (انظر إلى الصورتين ٦ و٧).

### جرائم الحرب

إن طبيعة وحجم الجرائم التي ارتكبها صدام حسين ونظامه منذ عام ١٩٨٠ تتطلب بذل جميع الجهود لتحليل مقتنيها مسؤولية جرائمهم. نحن نعتقد بضرورة تقديم صدام حسين وبعض الأعضاء الرئيسيين في نظامه للعدالة بسبب الجرائم التي ارتكبواها في الماضي والتي ما زالوا يرتكبونها حالياً.

صورة ٥: مهناز محمد،  
أحد ضحايا الغاز الكيميائي في حلبجة

صورة ٦: الأهوار الجنوبية قبل هجوم الحكومة العراقية عليها



صورة ٧: الأهوار الجنوبية بعد تعرضها لهجوم الحكومة العراقية





صورة ٨: في ٢٩ حزيران/يونيو، أعلن المجلس الأعلى للمقاومة الإسلامية في العراق  
أن ١٦٠ متزلاً في منطقة أبو الخصيب بالقرب من البصرة قد دمرت

# عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وعدم نزع الأسلحة المحظورة

## ملخص

### ما الذي يعنيه نزع الأسلحة؟

ينص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والقرارات رقم ٧٠٧ و ٧١٥ و ١٠٥١ في ذات الصلة، على ضرورة أن يكشف العراق بشكل كامل ونهائي عن جميع جوانب برامج أسلحته النووية والكيميائية والبيولوجية وبرامج صواريخه بعيدة المدى؛ وأن يسمح بحرية التفتيش غير المشروط من قبل المراقبين الدوليين؛ وأن يتوقف عن أية حاولات لإخفاء أو نقل أو تدمير أية مواد أو معدات تتعلق بتلك البرامج؛ وأن يتعاونون مع أعمال المراقبة التي تقوم بها الأمم المتحدة للمرافق والأنشطة التجارية ذات الصلة.

### ما فعله العراق

عندما تمت المصادقة على تلك القرارات كان من المتوقع لا يتطلب الامتثال لها أكثر من ٩٠ يوماً. ولكن، وبعد تسع سنوات، لا تزال العقوبات في مكانها لأن العراق قرر (١) إخفاء الأسلحة والمركبات الرئيسية لتلك البرامج (٢) تدمير الأسلحة والمعدات القديمة ذات القدرة الأقل بشكل سري (٣) تزويذ مفتشي الأسلحة ببيانية مزورة للتمويه على الأسلحة والمعدات التي لا تزال مخبأة.

■ بدأ العراق لعبة القط والفار مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة عام ١٩٩١. وفي شهر كانون أول/ديسمبر عام ١٩٩٨ أوقف صدام جميع أشكال التعاون مع الأمم المتحدة، رافضاً السماح لأي من مفتشي الأسلحة بدخول البلاد.

■ في شهر تموز/يوليو عام ١٩٩٨، صادر العراق من أيدي مفتشي لجنة أنسكوم وثيقة تعود لسلاح الجو العراقي وتبيّن أن العراق كان قد قدم معلومات خاطئة عن المبالغ التي أتفق على ٦٠٠٠ قنبلة والتي قد تكون تحتوي على أكثر من ٧٠٠ طن من العناصر الكيميائية. وبواصل العراق رفضه تقديم تلك الوثيقة إلى الأمم المتحدة.

■ يواصل العراق نفي وضع عامل غاز الأعصاب «في إكس» على الأسلحة، وذلك على الرغم من أن لجنة أنسكوم عثّرت على مخالفات عناصر غاز الأعصاب «في إكس» على شظايا بعض الرؤوس الحربية لصواريخ سكود. واستناداً إلى التحقيقات التي أجريت، توصل الخبراء إلى أن «العراق يملك المعرفة ومعدات التصنيع، وقد يملك المواد الأولية الالزامية لتصنيع ما يصل إلى ٢٠٠ طن من [مادة] في إكس... إن احتفاظ العراق بالقدرة [في مجال] في إكس أمر لا يمكن استبعاده من قبل فريق الخبراء الدوليين التابعين للجنة أنسكوم».

بينما يواصل النظام قمعه للشعب العراقي، لا يزال النظام العراقي بعيداً كل البعد عن الامتثال لتعهداته بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي. إذ لم يتمثل ولا حتى لقرار واحد منها بشكل كامل.

لم يكشف النظام بشكل كامل عن برامج أسلحة التدمير الشامل أو يتخلص منها. كما لم يتوقف عن إخفاء ما لديه من أسلحة التدمير الشامل. ولم يرد بشكل كامل على الأسئلة التي طرحتها لجنة أنسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية.  
(قرارات مجلس الأمن رقم ٦٨٧ و ٧٠٧ و ٧١٥ و ١٠٥١)

لم يقم النظام بتسليم أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين أو التابعين لدول أخرى (قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ و ٦٨٧). ولا يزال هناك ٦٠٥ من أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين وكذلك سعودياً من لا يعرف شيء عن مصيرهم.

لم يعمل النظام على إعادة جميع الممتلكات الكويتية المسروقة (قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦). وفي حقيقة الأمر، لا يزال بعضها موجوداً لدى الوحدات العسكرية العراقية.

لم يتوقف النظام عن قمع سكانه المدنيين (قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨).

وفي ما عدا وثيقة واحدة تشير إلى سنة واحدة، لم يتم تسليم أي سجلات لإنتاج الأسلحة البيولوجية إلى الأمم المتحدة - لا سجلات للتخزين أو لتعبئته الذخيرة أو للتدمير. ولهذا السبب تشير لجنة أونسكوم إلى برنامج العراق للأسلحة البيولوجية - والذي عمل على نشر رؤوس لصواريخ سكود مملوءة بسموم أنتراكس وبوتولينوم لكي تكون جاهزة لاستخدامها ضد قوات التحالف - على أنه بمثابة «الهوة السوداء».

لقد غير العراقيون مراراً من روایتهم بشأن الرؤوس الحربية البيولوجية التي يملكونها. كما غير العراق مرات عديدة إعلاناته بشأن الواقع المحددة التي تم فيها تدمير الرؤوس الحربية والحرق التي طمرت فيها تلك الرؤوس. كما ثبت أن تحركات الرؤوس الحربية المخفية قبل تدميرها من جانب واحد، كما ادعى العراق، كان باطلة.

وبناءً على طلب مجلس الأمن الدولي، ترأس السفير البرازيلي، أموريم، مراجعة للآليات التي وضعت لضمان نزع أسلحة العراق. وقد أكد تقريره الصادر في ٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٩ على أن العمل المستقبلي «ينبغي أن يستند إلى التطبيق الكامل للخطط المتعلقة بأعمال المراقبة والتحقق المستمرة التي وافق عليها قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥ (١٩٩١)». كما دعا العراق إلى «منح مفتشي لجنة أونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع الحقوق التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ و٧٠٧ و١٠٥١». ولكن بدلاً من ذلك، رفض صدام السماح لمفتشي الأسلحة بدخول العراق.

رفض العراق أن يكشف بشكل ذي مصداقية عن ٥٠٠ طن من المادة الدافعة لصواريخ سكود، وعن أكثر من ٤٠ رأساً بيولوجياً وتقليدياً لصواريخ سكود، إضافة إلى ٧ صواريخ سكود من الإنتاج العراقي وحملة شاحنات من مركبات صواريخ سكود.

يرفض العراق السماح بتفتيش آلاف الوثائق التابعة لوزارة الدفاع وللجنة التصنيع العسكري والمتعلقة بالأسلحة البيولوجية والكليمائية والصواريخ بعيدة المدى.

في عام ١٩٩٥ قام الأشخاص الذين أجروا التجارب الميدانية على قنابل آر - ٤٠٠ المملوءة بالعناصر البيولوجية بتقديم شروحات تفصيلية عن هذه الاختبارات لخبراء لجنة أونسكوم بما في ذلك استخدام حيوانات كثيرة. وقد ظهرت هذه التجارب الميدانية في إعلان العراق عن الأسلحة البيولوجية في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٩٦. ولكن الأمر المثير هو أن العراق ينفي الآن إجراء أي تجرب من هذا النوع.

وفي شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٥، أعلن العراق أخيراً عن وجود مشروعين لبحث العناصر البيولوجية من على متن طائرتين ميراج إف - ١ وميغ - ٢١، ومع ذلك لا يوجد دليل على أنه قد تم تدمير نماذج تلك الأسلحة أو الطائرات. كما لا يوجد أي دليل على الإطلاق على تدمير ١٢ مولداً تستخدم في بحث الأسلحة البيولوجية من على متن طائرات الهيليكوبتر العراقية.



# العراق خطر إقليمي

## ملخص

### تاريخ من العدوان

بدلاً من أن يعتذر عن غزو الكويت، يواصل العراق الإصرار على أن عمله هذا كان له ما يبرره.

■ ففي الذكرى التاسعة لغزو الكويت التي حلت هذا العام، جاء في صحفة بابل التي يملكها عدي نجل صدام: «نحن لا نزال نعتقد بأن ما فعلناه في ٢ آب/أغسطس عام ١٩٩٠ كان الرد السليم لإحباط مؤامرة كبيرة وفاشلة».

■ وفي افتتاحية نشرت بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، أشارت صحيفة الثورة الناطقة باسم النظام إلى غزو الكويت على أنه «يوم النداء المشرف».

■ في عام ١٩٩٤، حاول صدام إيتزار مجلس الأمن الدولي لحمله على رفع العقوبات عن طريق حشد قواته لغزو آخر للكويت. ورداً على ذلك، أقر مجلس الأمن القرار رقم ٦٤٩ الذي طالب العراق بسحب قوات حرسه الجمهوري من جنوب العراق.

إن بغداد لا تعتبر غزوها الكويت أمراً «مشرفاً» فحسب، بل إن صدام حسين بلغ حد الدعوة إلى إطاحة عدد من زعماء الدول العربية، وقام بمحاولة لاغتيال أمير الكويت والرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش.

■ فقد قال صدام في خطابه في يوم الجيش في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ «انفتو غضبكم وانتفضوا ضد الفاسدين الذين يتلاعبون بمصيركم ومصير الأمة... ثوروا على أولئك الذين يتفاخرون بصداقتهم الولايات المتحدة، أولئك الذين يتفاخرون بأنهم عملاء للولايات المتحدة...».

■ في عام ١٩٩٣، دبر العراق محاولة لاغتيال الرئيس الأميركي السابق جورج بوش وأمير الكويت.

■ في شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٦، هاجمت قوات النظام مدينة أربيل التي يسيطر عليها الأكراد. وخلال ساعات تدفقت الشرطة السرية العراقية على المدينة لتعتقل المئات وتقتل العديد من الذين يشتبه في أنهم من المعارضين.

■ تواصل بغداد إيواء جماعة مجاهدي خلق، وهي جماعة إيرانية منشقة تقوم بتنفيذ حملة إرهابية واسعة النطاق لخدمة أجندتها

لا يزال العراق في ظل صدام حسين نظاماً خطراً وغير قابل للتغيير، ويتسم بالتحدي. فهو لم ينزع أسلحته، لا ولم يعتذر قط أو يظهر أي أسف على غزو الكويت. ويواصل قمع شعبه.

هذا نظام خطر يهدد جيرانه وله تاريخ طويل من النزعة العدوانية، ولديه أيضاً أطماع في الهيمنة على الخليج بالقوة، ويحتفظ بالقدرة على القيام بذلك.

- العراق يملك القدرة على تركيب صواريخ الحسين بعيدة المدى باستخدام الأجزاء الأساسية التي نزعت من صواريخ سكود المستوردة، والتي كانت قد دمرت من قبل.
- رفض العراق الكشف عن المواد الكيميائية الأولية القادرة على صنع نحو ٢٠٠ طن من غاز الأعصاب «في إكس». إن العراق يملك المعرفة والمعدات الالزمة لتركيب مادة زفي إكسس على الأسلحة على الرغم من نفيه المتواصل.
- لقد وضع العراق مادة «في إكس» و«أنتراكس» وسموم «بوتيولينوم» وغيرها من العناصر الكيميائية والبيولوجية على الرؤوس الحربية لصواريخ الحسين ونشرها خلال حرب الخليج.
- لقد حمل العراق آلاف الذخائر، مثل القنابل الجوية والصواريخ التكتيكية وقدائف المدفعية، بمجموعة متنوعة من العناصر الكيميائية والبيولوجية شبيهة بتلك التي استخدمت ضد إيران ضد المدنيين العراقيين.
- ومن دون العقوبات ستكون لصدام حرية استخدام موارده لإعادة التسليح وتنفيذ تهدياته ضد الكويت ضد المنطقة.
- السياسية. وتتحمل جماعة مجاهدي خلق مسؤولية القيام بهجمات في الماضي ضد أميركيين (بما في ذلك المشاركة في احتلال السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩)، وكذلك ضد عراقيين وأيرانيين وأوروبيين.
- يواصل صدام مهاجمة طائرات التحالف التي تنفذ قواعد حظر الطيران في منطقتي حظر الطيران، اللتين تم اعلانهما لمنع صدام حسين من مهاجمة المدنيين الأكراد والشيعة بصورة مخالفة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ و ٩٤٩.

## قدرة العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل

يحتفظ صدام بالقدرة على إلحاق أضرار بالغة بجيران العراق وبأناء شعبه من المدنيين.

■ منذ شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٨٨، منع صدام حسين مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة حتى من دخول العراق. ونحن لا نعرف بالتحديد ما الذي يفعله داخل مصانع الأسلحة التي كانوا يراقبونها بشكل روتيني. وهكذا، فإنه بالإضافة إلى الأسلحة التي عمل جاهداً على إخفائها منذ عام ١٩٩١، قد يكون صدام أمر ببناءه بصناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والسعى إلى تطوير أنظمة نووية.



# سياسة الولايات المتحدة

## ملخص

### الإحتواء

نظراً سجل صدام حسين الطويل في ممارسة العدوانية ضد جيرانه وفي قمع شعبه، ولعدم توفر أي دليل على أنه نزع سلاحه فعلاً، فإن من الأهمية بمكان أن تظل الأسرة الدولية متقدمة في احتواء هذا النظام الخطير.

■ ستظل العقوبات قائمة إلى أن تتم الاستجابة لمتطلبات مجلس الأمن بالكامل.

■ إن نظام تفتيش قوياً، ذات سلطة كاملة، هو الوحيد القادر على تحديد ما إذا كان قد تم تجريد العراق من كامل أسلحته المحظورة. إن نظام تفتيش ضعيفاً لن يكون فعالاً.

■ سيتواصل تطبيق قواعد حظر الطيران في منطقتي الحظر الجوي لمنع صدام من استخدام سلاح الجو وما لديه من طائرات هيلوكبتر لقتل شعبه، كما فعل عدة مرات في الماضي، وكذلك لاحتواء قدرته على تهديد جيرانه.

■ ستستخدم الولايات المتحدة القوة إذا هدد صدام جيران العراق أو قوات التحالف وإذا أعاد انتاج أو نشر أسلحة الدمار الشامل أو إذا تحرك ضد الأكراد.

### الغوث الإنساني

في الوقت ذاته، نحن نعمل على تخفيف معاناة الشعب العراقي بالطرق التالية:

■ توسيع نطاق مبيعات النفط العراقي مما يتبع أموالاً أكثر لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

■ السعي لجعل العراق يطلب كميات أكبر من الأغذية، خاصة لوازم التغذية للأطفال والأمهات المرضعات، وهو أمر رفض العراق القيام به حتى الآن.

■ تسريع عملية الموافقة على العقود وفق برنامج النفط مقابل الغذاء.

■ تأييد مشروع قرار في مجلس الأمن يقترح إعلاء سقف مبيعات النفط الوارد في برنامج النفط مقابل الغذاء.

إن المجتمع الدولي، وليس صدام حسين، هو الذي يهتم بمصالح الشعب العراقي.

تريد الولايات المتحدة للعراق أن يعود إلى سابق عهده كعضو محترم ومزدهر في الأسرة الدولية.  
غير أنها لا تعتقد أن ذلك سيحدث ما دام صدام حسين في الحكم.

## تغيير النظام

إن سجل صدام حسين على مدى الأعوام العشرة الماضية يظهر مع ذلك أن صدام حسين لن يمثل أبداً لقرارات الأمم المتحدة وأنه سيواصل قمع شعبه وتهديد جيرانه. ولهذا نعتقد أن السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمع الدولي واحتياجات الشعب العراقي هو عن طريق قيام حكم جديد في بغداد، حكم يلتزم العيش بسلام مع جيرانه ويحترم حقوق مواطنه. إن العراق والمنطقة والعالم سيكونون أفضل وضعًا بمجيء حكومة جديدة إلى العراق.

- إننا نؤيد وحدة أراضي العراق، بلد واحد كامل وحر. صدام حسين ليس هو الذي يبقي العراق موصول العرى، بل إنه هو الذي يجزئ العراق.
- إن الولايات المتحدة تعتقد أنه إذا كان للتغيير أن يحدث، فإنه يجب أن يأتي من داخل العراق وبقيادة عراقيين. إننا لا نسعى إلى فرض حل أمريكي أو معارضة أجنبية على شعب العراق.
- في عراق ما بعد صدام، ستأخذ الولايات المتحدة زمام المبادرة لتعزيز التنمية الاقتصادية وإرجاع المجتمع المدني العراقي وإعادة بناء الطبقة المتوسطة وإصلاح قطاعي الصحة والتعليم في العراق.

هذه الوثيقة متوفّرة أيضًا في موقعنا على شبكة الانترنت:  
<http://www.usia.gov/regional/nea/nea.html>

# جرائم الحرب

## ملخص

### جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

استولى صدام حسين على السلطة في عام ١٩٧٩. وتشمل السلسلة الطويلة لجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها صدام حسين ونظام حكمه ما يلي:

- استخدام الغازات السامة وارتكاب جرائم حرب أخرى ضد إيران، والشعب الإيراني أثناء الحرب الإيرانية-العراقية في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. وقد اعتمد العراق، كسياسة ثابتة، إعدام آلاف الإيرانيين من أسرى الحرب من دون اللجوء إلى الاجراءات القانونية.
- قيامه بحملة الأنفال في أواخر الثمانينيات ضد الأكراد العراقيين، والتي شملت استخدام الغازات السامة ضد المدنيين. وفي واحدة من أسوأ جرائم القتل الجماعي التي ارتكبت في التاريخ الحديث، أطلق العراق أسلحة كيميائية على حلبجة في عام ١٩٨٨، ما أدى إلى مقتل عدد كبير يصل إلى ٥٠٠٠ شخص - معظمهم من المدنيين.
- ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب نتيجة غزو العراق الكويت واحتلالها في ١٩٩٠-١٩٩١.

- ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بل وربما شن حرب إبادة ضد الأكراد العراقيين في شمال العراق. ويشمل هذا تدمير أكثر من ٣٠٠٠ قرية. وأدت حملة طرد الحكومة العراقية بالقوة الأسر الكردية والتركمانية إلى جنوب العراق إلى تشريد حوالي ٩٠٠,٠٠٠ شخص داخلياً في جميع أنحاء البلاد.

- ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وربما شن حرب إبادة ضد سكان الأهوار العرب والشيعة العرب في جنوب العراق. وقد تم طرد سكان قرى بأسرها بالقوة. وأحرقت قوات الحكومة منازلهم وحقولهم، وهدمت منازلهم بالجرافات، وشنّت حملة متعمدة لتجفيف المستنقعات وتسميمها. وقد تم إعدام آلاف المدنيين من دون اللجوء إلى أية اجراءات قانونية.

ارتكب صدام حسين، وأقرب أعوانه سلسلة طويلة من الانتهاكات الجنائية للقانون الإنساني الدولي، وقوانين وأعراف الحرب. ويجب التحقيق مع صدام حسين وأعوانه الأقرب إليه، واصدار لواحة اتهام بحقهم، وتقديمهم إلى المحاكمة لارتكابهم هذه الجرائم.

إن هدف الولايات المتحدة هو أن ترى صدام حسين وقد صدر قرار اتهامي بحقه من محكمة دولية. ونحن نقوم بتجميع أدلةنا ضد صدام حسين، كما نوفر دعماً للجماعات العاملة في قضايا جرائم الحرب العراقية.

**VILLAGE RAZED NEAR AL MASHA  
SHIA VILLAGE DESTROYED IN SOUTHERN IRAQ**

**AUGUST 1999**

**SEPTEMBER 1999**



صورة المشا: كما تبين هذه الصورة، استمرت حملة تدمير القرى في جنوب العراق إلى ١٩٩٩. وقد كشفت القوات العراقية حملتها بهدم قرية المشا وتسويتها بالأرض.

■ تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الجهود الدولية الهدافة إلى جمع الأدلة.

■ ساعدت حكومة الولايات المتحدة جماعات حقوق الإنسان وجماعات المعارضة في تجميع ٥,٥ مليون صفحة من الوثائق التي تم الاستيلاء عليها والتي تعود إلى حملة الأنفال ضد أكراد العراق في الثمانينات. وتبيّن هذه الوثائق الطبيعة الروتينية للجرائم الوحشية والانتهاكات التي ارتكبها نظام صدام حسين ضد الشعب العراقي. ويتم الآن تبويب هذه الوثائق وفهرستها، وتدوينها إلكترونياً لكي يستخدمها المحققون وممثلو الإدعاء.

■ كما تجري الآن فهرسة عشرات آلاف الصفحات من الوثائق العراقية التي تم الاستيلاء عليها أثناء عملية عاصفة الصحراء

■ جرائم محتملة ضد الإنسانية بسبب جرائم قتل داخل العراق، يدعى أنها حملة ضد المعارضين السياسيين فيه.

### تحميل صدام المسؤولية

تريد الولايات المتحدة أن ترى محكمة دولية تقوم بالتحقيق في ما قام به صدام وأقرب أعوانه، وإصدار قرارات اتهامية بحقهم، ومقاضاتهم قانونياً إذا أمكن. إن القرار الاتهامي الذي أصدرته محكمة جرائم الحرب اليوغوسلافية في أيار/مايو ١٩٩٩ بحق سلوبودان ميلوسوفيتش بسبب الجرائم التي ارتكبت ضد مسلمي كوسوفو الألبان، يظهر أنه عندما ترتكب جرائم على نطاق مماثل لنطاق الجرائم التي ارتكبها صدام، فيجب أن تأخذ العدالة مجرأها لا باسم الضحايا فحسب، بل باسم البشرية كلها.

■ المساعدة في تحليل الوثائق العراقية التي تم الاستيلاء عليها، وترجمتها حتى يمكن تعريف العالم بجرائم الحرب العراقية.

وتقديم حكومة الولايات المتحدة منحاً لعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا جرائم الحرب العراقية. وتم توفير منح لجمع الأدلة، وترجمة الوثائق العراقية التي تم الاستيلاء عليها المكتوبة باللغة العربية إلى لغات أخرى، وتوفير الأدلة على جرائم الحرب العراقية على الإنترت، واتخاذ خطوات للمحافظة على الأدلة المكتوبة والمرئية، والشهادات التي تثبت الجرائم التي ارتكبها نظام حكم صدام حسين.

لقد بدأت الجهود الدولية التي تهدف إلى لفت الأنظار إلى سجل جرائم الحرب التي ارتكبها نظام الحكم العراقي:

■ بذلت جهود للقبض على عزت إبراهيم، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، عندما كان يزور النمسا في آب / أغسطس ١٩٩٩.

■ بعد ذلك بأسابيع قليلة، قرر نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز، عدم السفر إلى إيطاليا لحضور مؤتمر بعنوان "السلام والرخاء ونهاية الحرب". وكما قالت احدى جماعات حقوق الإنسان (فإن المكان الوحيد المناسب لطارق عزيز للتعبير عن آرائه هو قاعة المحكمة حيث تناح لنا جميعاً فرصة سماع سجل حكمته عن السلام والرخاء وال الحرب).

في ١٩٩١، وحفظها إلكترونياً. وستتم إعادة النسخ الأصلية لهذه الوثائق إلى الكويت، وسيتم توفير نسخ كومبيوترية إلى جماعات حقوق الإنسان، والباحثين والمحققين وممثلي الإدعاء.

■ لدى الولايات المتحدة كميات كبيرة من المعلومات عن حملة العراق في تدمير الأهوار الجنوبية، وقمع سكان جنوب العراق.

■ نحتفظ بأشرطة فيديو عن جرائم الحرب العراقية التي يمكن استخدامها فعلياً في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب العراقية. كما أن لدى الولايات المتحدة وثائق سرية يمكن رفع السرية عن بعضها وتسليمها إلى محكمة أو لجنة دولية.

إن عراق صدام حسين، هو دولة بوليسية وحشية، ولذلك فإن جمع أدلة على جرائم نظام الحكم العراقي هو أمر يصعب تحقيقه. وتعمل جماعات المعارضة بشجاعة فائقة على إبلاغ العالم بهذا. إننا نعمل مع المعارضة العراقية وجماعات حقوق الإنسان، ونؤيد ما تبذله من جهود لجمع أدلة إضافية على جرائم الحرب التي اقترفها صدام. وتشمل جهود المعارضة العراقية وجماعات حقوق الإنسان في هذا الصدد ما يلي:

■ العثور على شهود على جرائم الحرب العراقية، والمساعدة في إقامة الدليل الذي يمكن استخدامه لتبرير القبض على مسؤولين عراقيين كبار حين يسافرون خارج البلاد.

هذه الوثيقة متوفرة أيضاً في موقعنا على شبكة الإنترت:

<http://www.usia.gov/regional/nea/nea.htm>

# القصور وتهريب النفط

## ملخص

### بناء القصور

تؤكد الأدلة الفوتوغرافية بأن صدام حسين ونظامه واظبا على تنفيذ برنامج لبناء القصور لم يتوقف العمل فيه منذ العام ١٩٩١. وقد أنفق صدام بلايين الدولارات على بناء بحيرات اصطناعية وشلالات، وعلى شراء الرخام وغير ذلك من الكماليات الفاخرة التي تزدان بها قصوره وقصور أنصاره. وفي الوقت ذاته ينظم صدام طوابير من الأجانب ذوي النية الطيبة للحلقة ببله على صفوف المرضى والجائعين في العراق، متذرعاً بأن عقوبات الأمم المتحدة تمنعه من شراء أو استيراد الاحتياجات الأساسية لشعبه.

■ من أبرز الملامح التي تتسم بها تلك القصور، ما يلي: مرافق أمنية ضخمة لحماية النظام من أبناء الشعب؛ حدائق واسعة تتطلب كميات كبيرة من المياه لأن هذه الحدائق غالباً ما تقع في مناطق تعاني من الجفاف؛ وشلالات متطورة ومحطات مائية أخرى تستخدم مضخات وبنى تحتية أخرى يقول النظام إن العقوبات تمنعه من استيرادها لمصلحة الشعب العراقي.

■ يحمي صدام رقعة ترفة ورفاهه دون رحمة. فاستناداً إلى مصادر المعارضة العراقية، أمر صدام في الآونة الأخيرة بإعدام مهندس معماري عراقي كان عمل في بناء قصور الهلة والعظيمية والوفا في تكريت. وكانت جريمة ذلك المهندس أنه وصف لأصدقائه ترف وإسراف قصور صدام والمباسج وأحواض السمك ومزارع الغزلان القائمة في فناء بعضها. وفي أعقاب هذه الحادثة، تم توزيع مذكرة على العاملين في دائرة الهندسة بالمكتب الرئاسي تحذرهم بإيقاع أشد العقوبات بكل من يتحدث عن الموقع الرئاسي، حتى ولو كان ذلك لأفراد أسرته. إن معرفتنا بداخل قصور صدام هي معلومات مباشرة حصلنا عليها من مراقبين دوليين سافروا إلى العراق وزاروا تلك القصور.

منذ انتهاء حرب الخليج، وصدام حسين عاكف على إدارة وإدارة برنامج خاص بتشييد القصور تبلغ كلفته عدة بلايين من الدولارات، في الوقت الذي يقول فيه إن عقوبات الأمم المتحدة ت الفقرة إلى حد لا يتمكن معه من توفير الغذاء لأبناء شعبه والرعاية الصحية لهم. وفيما يبقى صدام رفوف المستشفيات العراقية خالية من الأدوية والمعدات، ويدعو الصحفيين لمشاهدتها، فإنه يقصر دخول قصوره الجديدة الفخمة عليه وحده، وعلى من يختاره من المعجبين به، في أية لحظة كانت. علاوة على ذلك، فإن صدام يوفر لهذه النصب الفخمة أفسر المواد والأجهزة الأجنبية - من الصنابير والمواسير الذهبية إلى أفحى أنواع الرخام وثريات الكريستال الأوروبية - وكلها مهرّبة من الخارج رغم "الحظر" الذي يزعم جهاز الدعاية في بغداد زوراً أنه يقف أمام استيراد الأغذية والأدوية.

ويدفع صدام ثمن كل تلك القصور عن طريق ذلك الجزء من الثروة القومية العراقية الذي نجح في إبقائه تحت سيطرته وبعيداً عن برنامج النفط مقابل الغذاء الدولي الإلزامي. وتحكم الأمم المتحدة، عن طريق ذلك البرنامج، بالكيفية التي تتفق بها عائدات العراق النفطية وتتجبر النظام على استثمار ثروة العراق النفطية لمنفعة شعبه. غير أن صدام، في كل يوم يبقى فيه في الحكم، يسمح للمقربين من أنصاره بنهب مئات الآلاف من براميل النفط من الشعب العراقي لإشراء أنفسهم، وهو ما يشكل انتهاكاً مباشراً لقرارات الأمم المتحدة.

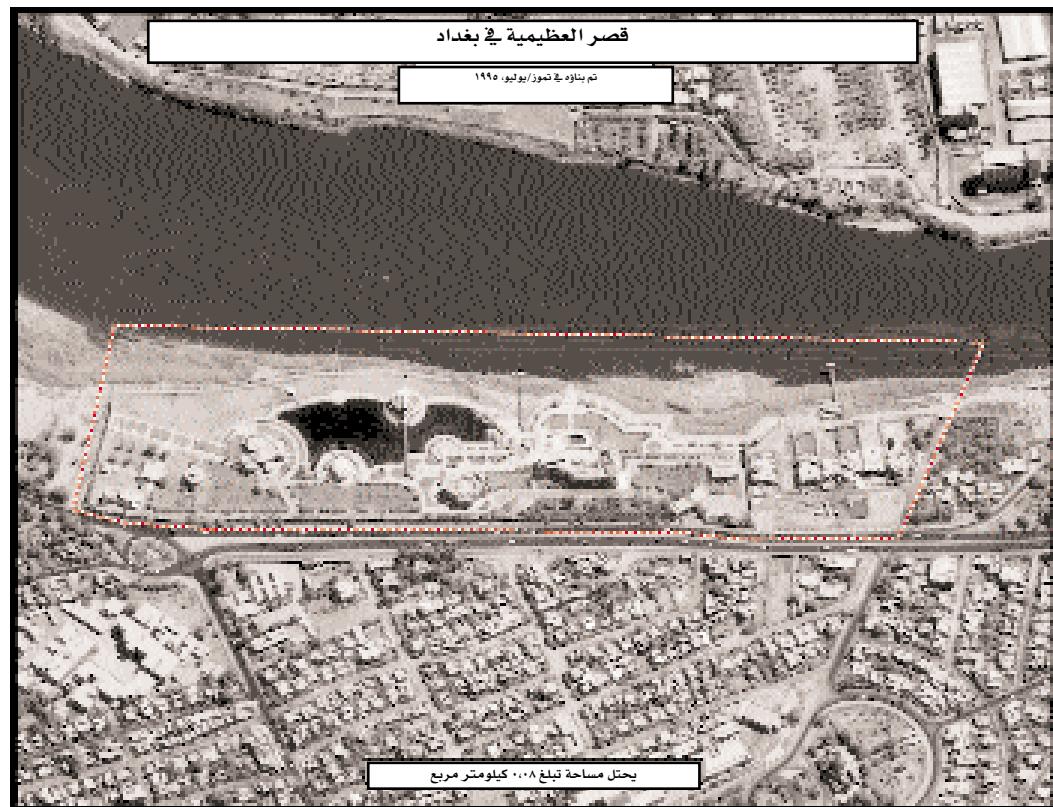
ولا يتثنى لمعظم العراقيين، وللقلة من الزوار الأجانب للعراق، إلا رؤية الأسوار الخارجية لتلك القصور أو النصب التي تشيد تمجيدها لصدام. غير أن التقرير التالي يتضمن صوراً التقطت بالأقمار الصناعية تسمح لأبناء الشعب العراقي، ولبقية العالم، أن يشاهدو بشكل أفضل كيف ينفق صدام حسين بعض الأموال التي يستطيع سرقتها من الثروة القومية للشعب العراقي.



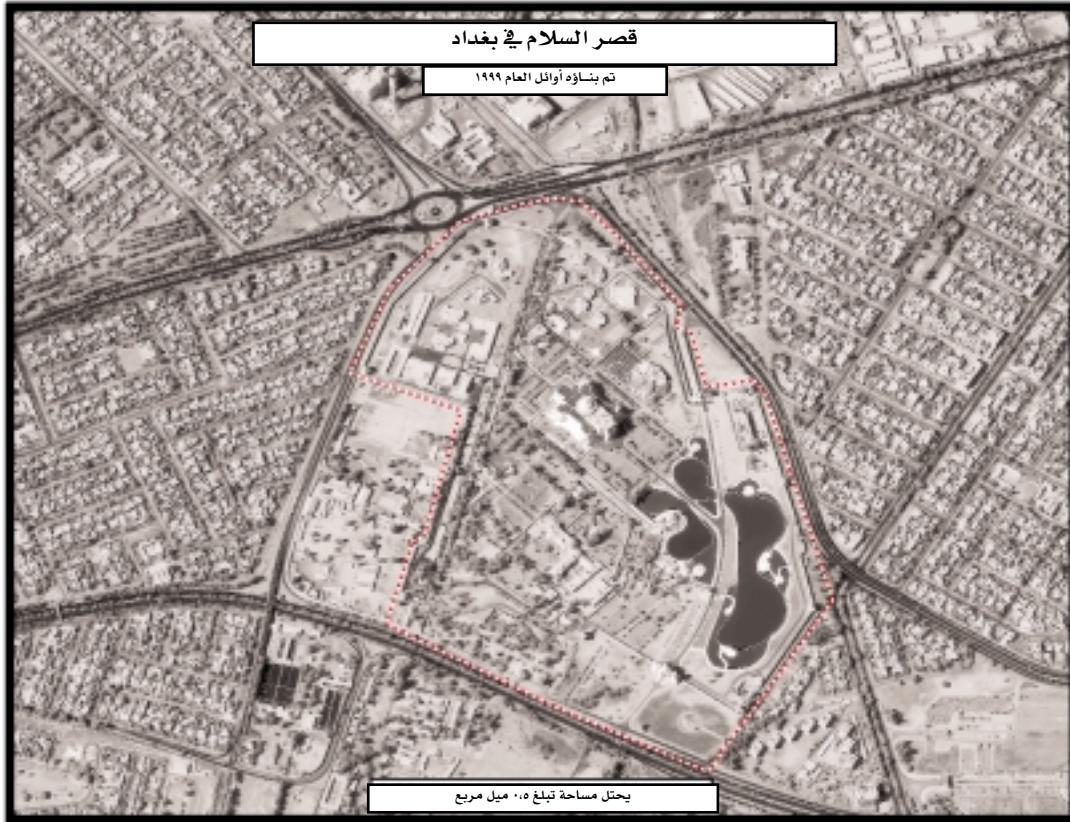
**مجمع الترثار السكني لكتاب الشخصيات:** يقع المجمع في المنطقة التي يتحدر منها صدام، على بعد ١٥٠ ميلاً شمال بغداد، وقد استكمل بناؤه عام ١٩٩٣. ويمتد المجمع على مساحة تبلغ ٢٥ ميل مربع، وينكون من مجمعات سكن رئاسي ومساكن لكتاب الشخصيات. ويجيء المجمع في المرتبة الثانية، من حيث المساحة، بعد مسكن الرئيس في تكريت.



**الموقع السكني الرئاسي في الموصل:** يغطي هذا الموقع مساحة تبلغ ٢,٢ كيلومتر مربع، وقد استكملاً بناؤه عام ١٩٩٤. وهو أقصى المواقع الرئاسية لصدام حسين في الشمال، ويشتمل على عدة قصور ومساكن لكتاب الشخصيات وثلاث بحيرات وشلالات اصطناعية.



**قصر العظيمية في بغداد:** قصر العظيمية الذي تم بناؤه عام ١٩٩٥، هو واحد من خمسة قصور كبرى في بغداد.



قصر السلام في بغداد: يقع قصر السلام في الموقع السابق لقيادة الحرس الجمهوري الذي دمر أثناء عاصفة الصحراء. وقد استمر العمل فيه منذ ذلك الحين إلى أن استكمل في أوائل عام ١٩٩٩.



موقع السكن الرئاسي في تكريت: يقع الموقع على مسافة ٩٠ ميلاً إلى الشمال من بغداد، ويحتل مساحة أربعة كيلومترات مربعة. وهو أكبر المواقع الرئاسية وأكثرها اتساعاً وفخامة. ويضم الموقع، بالإضافة إلى عدد من القصور ومساكن كبار الشخصيات التي تظهر في الصورة، مزارع ومنتجعات ريفية لكتاب الشخصيات تقع إلى الغرب من هناك. ولا تزال عمليات البناء مستمرة في الموقع منذ أن بدأت في العام ١٩٩١.

موقع قصر أبو غريب الرئاسي

أغسطس ١٩٩٩

نوفمبر ١٩٩٩



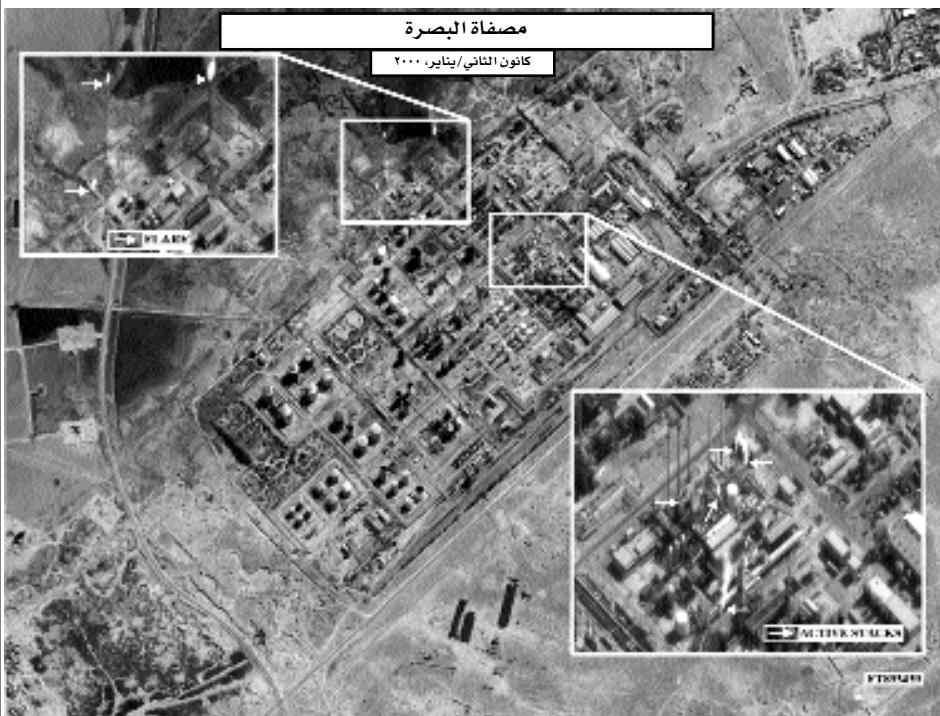
قصر أبو غريب: ما يزال البناء مستمراً أيضاً في قصر أبو غريب الرئاسي. وكما تظهر الصور، يحتوي الموقع على مراافق مائية شاسعة ومعقدة. تزعم حكومة العراق أن المحاصيل الزراعية تتعرض للتلف الكبير بسبب الجفاف، ولكنها لا تتردد في استخدام مصادر المياه الشحيحة لضمان أن بحيرات صدام تطفح بالبياه وأن حدائقه ومروجه تلقى العناية الكافية.

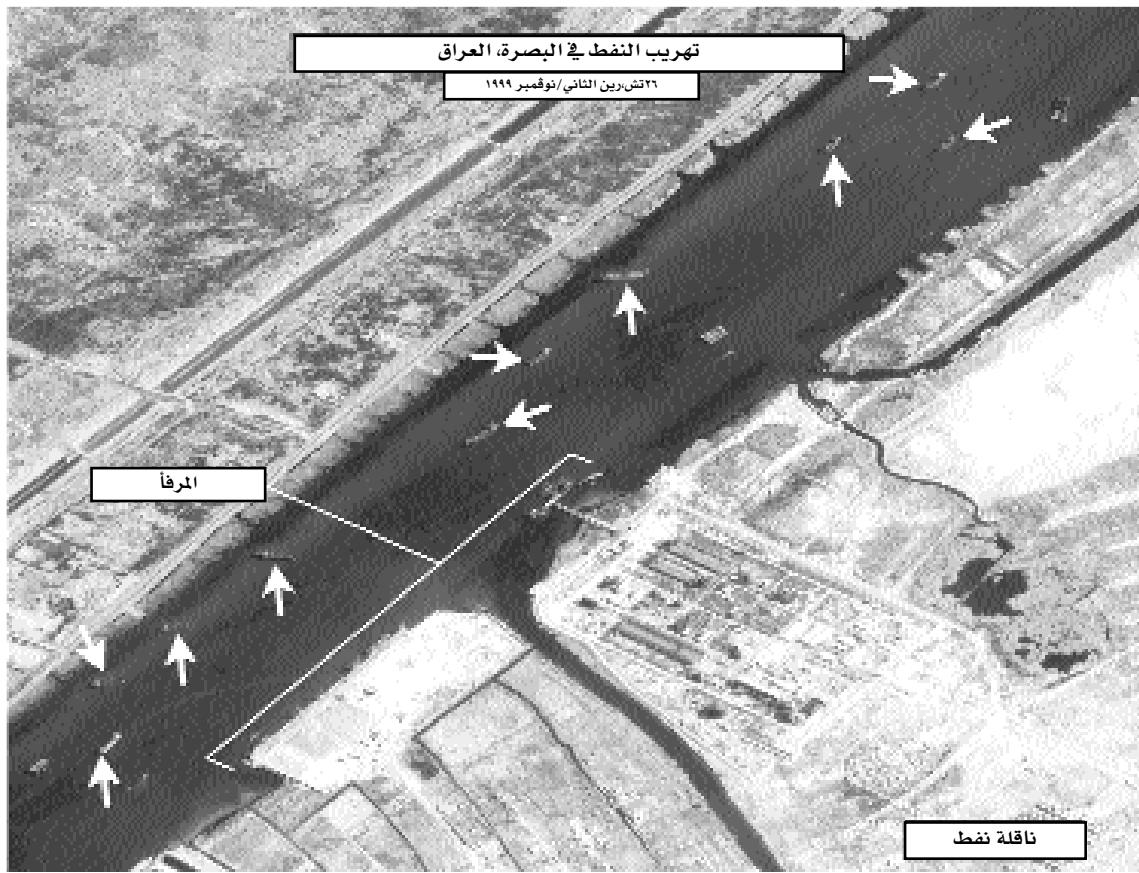
## تهريب النفط

من أين يأتي صدام ببلايين الدولارات اللازمة لبناء هذه القصور؟ إن جزءاً منها يأتي من الأموال التي يتحكم بها مباشرة. وجزء آخر يأتي من كميات النفط التي تنتج وتتصدر إلى الخارج انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الدولي. ذلك أن تلك القرارات تفرض على صدام أن ينفق العائدات من مبيعات العراق النفطية، لا لغرض آخر سوى منفعة الشعب العراقي. ومن أجل تمويل عمليات بناء القصور والإتفاق على أمور غير مشروعة أخرى، يقوم صدام بتهريب كميات كبيرة من النفط إلى الخارج.

تم تعطيل مصفاة البصرة عن العمل أثناء عملية ثعلب الصحراء، عام ١٩٩٨. غير أن العراق أعاد بناءها، وهي تعمل الآن بكامل طاقتها تقريباً، أي حوالي ١٤٠،٠٠٠ برميل في اليوم.

وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولبرنامج النفط مقابل الغذاء، يسمح للعراق بتصدير النفط فقط عن طريق المنشآت المسموح بها في ميناء البكر في شمال الخليج وخط أنابيب النفط الممتد عبر الأراضي التركية إلى مرفاً جيهان. إن إنتاج وتصدير زيت الغاز أو السولار من مصفاة البصرة يتجاوزان نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء، ويشكلان انتهاكاً لعقوبات الأمم المتحدة.





العام ١٩٩٨، بلغ متوسط صادرات النفط العراقية غير المنشورة ٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً إلى أن توقف التصدير نتيجة الهجوم الذي تعرضت له مصفاة البصرة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٨. وقد استأنف العراق التصدير في آب/أغسطس ١٩٩٩. ووصل مستوى التهريب إلى ٧٠,٠٠٠ برميل يومياً في كانون الأول/ديسمبر، وبلغ متوسطه ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ونحن نقدر بأن عائدات العراق من ذلك بلغت ٢٥ مليون دولار، خلال كانون الثاني/يناير فقط، وليس هناك أي دليل على أن أيّاً من هذا المبلغ أنفق من أجل تحسين الوضع الإنساني للشعب العراقي.

هذه الوثيقة متوفّرة أيضاً في موقعنا على شبكة الإنترنت:  
<http://www.usia.gov/regional/nea/nea.htm>

■ تزعم الحكومة العراقية أن العقوبات تمنعها من الحصول على قطع الغيار اللازمة لتصليح صناعتها النفطية، وأن هذا هو سبب الانخفاض في مستويات الإنتاج. غير أن عمليات مصفاة البصرة ثبتت بطلان هذه المزاعم. فمن الجلي أن العراق لا يواجه أي مشكلة في الحصول على قطع غيار لصناعته النفطية. لكن المشكلة تكمن في أن صدام حسين يفضل أن ينتج، ويصدر، النفط بصورة غير منشورة، خارج نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي يتحكم في العائدات من مبيعاته هذه من أجل تعظيم مكانته الشخصية.

■ عمد العراق باطرداد، منذ ترميم مصفاة البصرة، إلى زيادة حجم النفط المصدر بصورة غير منشورة عن طريق الخليج. وخلال معظم